

محطة خليج السويس لطاقة الرياح 2

البلد:	مصر
رقم المشروع:	51509
قطاع الأعمال:	الطاقة - يوراسيا الشرق الأوسط وأفريقيا
نوع الإشعار:	خاص
الفئة البيئية:	(أ)
تاريخ الموافقة المستهدف:	8 فبراير 2023
حالة المشروع:	جاري الصرف
تاريخ الإفصاح عن مستند ملخص المشروع:	07 أغسطس 2020

وصف المشروع

تقديم قرض طويل الأجل بضمان كبير يصل إلى 33 مليون دولار أمريكي (ما يعادل 30 مليون يورو) إلى شركة البحر الأحمر لطاقة الرياح لتمويل إنشاء توسعة بقدرة 150 ميغاوات لمحطة طاقة الرياح بقدرة 500 ميغاوات والتي حالياً قيد الإنشاء في خليج السويس، على بعد حوالي 40 كم شمال غرب رأس غارب في مصر، والتي ستؤدي إلي زيادة القدرة الإجمالية للمحطة إلى 650 ميغاوات.

يأتي ذلك بالإضافة إلى قرض طويل الأجل بضمان كبير يصل إلى 100 مليون دولار أمريكي (ما يعادل 96 مليون يورو) تم توقيعه في مارس 2023، ويتألف من جزء يصل إلى 50 مليون دولار أمريكي (ما يعادل 46 مليون يورو) لحساب البنك، وما يصل إلى 50 مليون دولار أمريكي (ما يعادل 46 مليون يورو) لحساب صندوق المناخ الأخضر لتمويل إنشاء المحطة الأولية بقدرة 500 ميغاوات. وبمجرد تشغيل المشروع سيكون واحداً من أكبر محطات طاقة الرياح الخاصة التي تم تطويرها في مصر، وسوف يدعم البلاد في زيادة قدرتها من الطاقة المتجددة.

أهداف المشروع

من خلال توفير الطاقة النظيفة بوحدة من أكثر تعريفات الرياح تنافسية في البلاد والمنطقة ككل، سيدعم المشروع التحول إلى الطاقة المتجددة في مصر واستغلال موارد الرياح الاستثنائية في منطقة خليج السويس.

ومن المتوقع أن يؤدي المشروع إلى زيادة تحسين الخصائص البيئية لقطاع الطاقة في مصر من خلال الحد من انبعاثات الملوثات المحلية وثنائي أكسيد الكربون، فضلاً عن استهلاك المياه.

تأثير الانتقال إلى الطاقة المتجددة

تأثير الانتقال المتوقع 72

ستدعم زيادة 150 ميجاوات إلى قدرة المحطة الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون في بلد يوجد فيه مستوى عال من الاعتماد على توليد الطاقة الحرارية. وسيدعم المشروع البلاد في تحقيق هدفها المتمثل في 42٪ من الطاقة المتجددة بحلول عام 2030. ومن المتوقع أن يحقق المشروع فوائد بيئية كبيرة، مثل تجنب انبعاثات سنوية متوقعة من ثاني أكسيد الكربون تبلغ حوالي 300,000 طن للتوسعة البالغة 150 ميجاوات، بالإضافة إلى تجنب انبعاث 1,000,000 طن لك 500 ميجاوات الأولى قيد الإنشاء حالياً.

وعلى نطاق أوسع، سيكون المشروع واحداً من أوائل المشروعات التي سيتم تسليمها في إطار برنامج الطاقة المتجددة بقدرة 10 جيجاوات في إطار المنصة القطرية لبرنامج الربط بين المياه والغذاء والطاقة لمبادرة "نوفي" (NWFE). وتعد زيادة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في تطوير ركيزة الطاقة في إطار مبادرة "نوفي" (NWFE) مشاركة سياسية رئيسية تم الإعلان عنها لأول مرة في مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية مكافحة تغير المناخ (COP 27).

معلومات العميل

شركة البحر الأحمر لطاقة الرياح ش.م.م.

شركة البحر الأحمر لطاقة الرياح ش.م.م (المقترض) هي شركة ذات أغراض خاصة تأسست في مصر لغرض وحيد هو تطوير وإنشاء وتشغيل المشروع. الشركة المقترضة مملوكة بالكامل لشركة إنجي (35٪)، وشركة تويوتا تسوشو واتحاد شركة أوروس للطاقة القابضة (تمتلك مجتمعة 40٪) وأوراسكوم للإنشاءات (25٪).

ملخص القرض المالي المقدم من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

83 مليون دولار أمريكي (83,000,000.00)

قرض مضمون بقيمة تصل إلى 33 مليون دولار أمريكي (ما يعادل 30 مليون يورو) لتمويل توسعة المشروع بقدرة 150 ميجاوات. ويأتي هذا بالإضافة إلى قرض سابق من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بقيمة تصل إلى 50 مليون دولار أمريكي (ما يعادل 46 مليون يورو) لحساب البنك، وما يصل إلى 50 مليون دولار أمريكي (ما يعادل 46 مليون يورو) لحساب صندوق المناخ الأخضر.

التكلفة الإجمالية للمشروع

833,655,482.00 دولار أمريكي

وتبلغ التكاليف الإجمالية للمشروع حوالي 140 مليون دولار أمريكي (ما يعادل 128 مليون يورو)، بالإضافة إلى تكلفة المشروع الأولية البالغة 500 ميجاوات والتي تبلغ حوالي 683 مليون دولار أمريكي (ما يعادل 624 مليون يورو).

الملخص البيئي والاجتماعي

مشروع طاقة الرياح (WPP) بقدرة 500 ميجاوات:

المشروع مصنف بيئياً تحت الفئة (أ) بحسب السياسة البيئية الاجتماعية (ESP) للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لسنة 2014، وذلك لأنه يتضمن تطوير مشروع كبير لطاقة الرياح (WPP) على حافة مسار هجرة الطيور في الوادي المتصدع / البحر الأحمر في خليج السويس، والذي قد يمثل خطر تصادم كبير لمختلف أنواع الطيور المهاجرة. يتفاقم هذا الخطر من خلال مزارع الرياح الحالية والمخطط لها في المنطقة الأوسع. وسيكون المشروع ثالث مزرعة رياح تابعة للقطاع الخاص يتم تطويرها في خليج السويس، وتقع إلى الشمال من مزرعة الرياح في غرب بكر التي يمولها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. وقد تم التخطيط لمزرعة أخرى لطاقة الرياح على نطاق مماثل جنوب الموقع والتي تم الإفصاح مؤخراً عن دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي (ESIA) الخاصة بها. وقد خضع المشروع لعملية تقييم الأثر البيئي والاجتماعي المحلية

ودراسات مختلفة لتلبية الاشتراطات البيئية والاجتماعية للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. تشكل هذه الوثائق معا مسودة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، الذي قام المشروع بإصدارها في 7 أغسطس 2020، وتم تحديثها في 16 أبريل 2024 بعد مراجعتها من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والاستشاريين. وفي عام 2022، اتخذت السلطات المصرية قرارا بتغيير حدود ارتفاع التوربينات من 120 مترا إلى 220 مترا. أدى ذلك إلى تغيير التصميم وسيقوم المشروع الآن بتركيب توربينات 6×84 ميجاوات بارتفاع 180 مترا (بدلاً من توربينات 2.9×173 ميجاوات) واعتمد تصميمًا جديدًا محسناً. قام المشروع بتحديث تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وإعادة تقييم المخاطر والآثار المحتملة. بعد المراجعة التي أجراها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وأحد الاستشاريين، ومن غير المتوقع أن تؤدي التغييرات إلى تأثيرات مختلفة ماديا عن تلك التي تم تقييمها في تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لعام 2020، ومن خلال خفض عدد التوربينات إلى النصف وزيادة تباعد التوربينات، يجوز أن ينخفض خطر الاصطدام. وعلى هذا الأساس، لا يلزم استئناف فترة الإفصاح البالغة 60 يوما، ولكن البنك والمشروع قد أصدرتا تقييم الأثر البيئي والاجتماعي المحدث. كما قدم المشروع تقييم الأثر البيئي والاجتماعي المحدث إلى السلطات، والذي تم قبوله وإصدار تصريح في نهاية عام 2022. وقد تم إصدار تقييم الأثر البيئي والاجتماعي في عام 2020 وتم تحديثه وتم الاتفاق عليه مع الشركة.

يقع المشروع إلى الشمال الغربي من مدينة رأس غارب وضمن منطقة 284 كم محددة ومخصصة لمشروعات طاقة الرياح للقطاع الخاص. في عام 2020، كان من المقرر وضع التوربينات في قطعتين مفصولتين بممر خال من التوربينات. تم ترسيم هذا الممر من خلال تقييم بيئي واجتماعي استراتيجي (SESA) تم إجراؤه عام 2018 والذي سعى إلى توجيه تطوير موارد طاقة الرياح في المنطقة الأوسع، واقترح بعض الممرات لتقليل تأثيرات الحاجز المحتملة على الرغم من أن هذه الممرات لم تكن تستند إلى أي تركيز لحركات الطيور أو السمات الطبوغرافية. يتضمن التصميم الجديد تركيب بعض التوربينات داخل الممر ولكن أيضا إنشاء ممر أكبر خال من التوربينات إلى الغرب. وقد تم تقييم هذا التغيير في التصميم على نطاق واسع في تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وتمت مناقشته مع السلطات ووافقت عليها.

سيتم ربط المشروع بالشبكة الوطنية من خلال خط نقل 35 كم 220 كيلو فولت. وسيتم هذا الخط بمحطة فرعية قائمة ويقوم بدوره بنقل الكهرباء من خلال خط 500 كيلو فولت. ومسار هذا الخط لن يتأثر بتغيير التخطيط. وستقوم الشركة المصرية لنقل الكهرباء بتركيب وتشغيل هذه الخطوط. وسيتم توصيل العديد من محطات طاقة الرياح المستقبلية بالمحطة الفرعية بينما سيتم تركيب خط 220 كيلو فولت لغرض المشروع فقط، لذا يعد هذا الخط ذو صلة بالمشروع. وقد وضع المشروع تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لخط 220 كيلوفولت لصالح الشركة المصرية لنقل الكهرباء مع مراعاة الاشتراطات البيئية والاجتماعية الخاصة بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. يتم إنشاء المشروع وخطوط النقل على الأراضي الصحراوية المملوكة للدولة، والتي تبعد عن أي مناطق مأهولة.

من خلال مسودة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، و تقييم الأثر البيئي والاجتماعي المحدث، تم بحث التأثيرات النموذجية المرتبطة بمشروعات طاقة الرياح ولكن مع التركيز بشكل خاص على التأثيرات على الطيور، وخصوصاً الطيور المهاجرة. كما تم بحث الآثار التراكمية المحتملة للمشروع جنبا إلى جنب مع مشروعات طاقة الرياح الحالية والمستقبلية الأخرى في خليج السويس. وبالنظر إلى موقع المشروع، فإن القضية الأكثر أهمية هي الحاجة إلى تجنب ورصد وإدارة الآثار على الطيور الحوامة المهاجرة. وفي هذا الصدد، يحدد تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للمشروع وخطة العمل البيئية والاجتماعية للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية مختلف التدابير التي سينفذها المشروع. كما سيخضع المشروع للتدابير التي تحددها السلطات المصرية. وسيضع المشروع نظاما مناسباً لإدارة الهندسة والخدمات، يطبق على جميع مراحل المشروع وعلى المقاولين. ويشمل ذلك أحكام الصحة والسلامة للعمال والجهات المستقبلية خارج الموقع. وسيحتاج المشروع إلى توفير الموارد اللازمة لتنفيذ هذه التدابير، وإلى خطة العمل البيئية والاجتماعية.

يقع المشروع على حافة مسار هام لهجرة الطيور (تمر تجمعات مهمة عالميا من 14 نوعا من الطيور المهاجرة عبر المنطقة خلال فصلي الربيع والخريف) وعلى بعد 22 كم من منطقة جبل الزيت المهمة للطيور (IBA المخصصة للطيور الحوامة المهاجرة) وبالتالي فقد خضع لتقييم الموائل الحرجة (CHA)، والذي يعتمد على مسح الطيور والبيانات الأخرى التي تم جمعها من أجل تقييم الأثر البيئي والاجتماعي (ESIA) والتقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA). وأوضح تقييم المؤل الحرجة (CHA) أن موقع المشروع لا يقع داخل المؤل الحرجة، غير إن تقييم التنوع البيولوجي المتكامل (IBA) أوضح أن الموقع موطن حرج. وقد تم من خلال تقييم الأثر البيئي والاجتماعي تقييم آثار التوربينات على الطيور وخلص إلى أن المشروع قد يمثل خطر تصادم كبير للطيور الحوامة المهاجرة، وأنه من الضروري إجراء تدابير للتخفيف، ولكن هذا الخطر قد يتقادم

أكثر مع تطوير العديد من محطات الرياح الأخرى في المنطقة الأوسع. كما بحث تقييم الأثر البيئي والاجتماعي (ESIA) في التغيير في التوربينات ومن المتوقع أن يكون التخطيط ومخاطر الاصطدام مشابهها إذا لم يتم تخفيضه مقارنة بالتصميم السابق. إن تضمين التوربينات في الممر والتي ربما تخلق حاجز إضافي قد تم تخفيف أثره من خلال إنشاء ممر أوسع إلى الغرب. وقد قام المشروع بإجراء تقييمًا للأثر التراكمية (CEA) وحدد الحاجة إلى مزيد من التخفيف ليس فقط من جانب المشروع ولكن من جانب مزارع الرياح الأخرى. علاوة على ذلك، على الرغم من أن تقييم المؤل الحرجة (CHA) أوضح أن المشروع لن يؤثر على الموائل الحرجة، فقد خلص إلى أنه بالنظر إلى موقع المشروع ووجود أنواع مختلفة من الطيور المهاجرة في تركيزات مهمة عالمياً، فيجب على المشروع ألا يتسبب في أي خسارة مطلقاً في التنوع البيولوجي. لذا سيقوم المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (RCREEE)، نيابة عن المشروع، بتنفيذ خطة نشطة لإدارة التوربينات (ATMP) وبرنامج لإغلاق توربينات المشروع لتجنب التأثيرات على الطيور. ويتم بالفعل تطبيق الخطة النشطة لإدارة التوربينات بنجاح كبير في مشروعين قائمين، بما في ذلك غرب بكر، مع تحقيق حد أدنى من اصطدامات الطيور وفقدان الطاقة بنسبة أقل من 2٪ نتيجة لإغلاق التوربينات. تتضمن الخطة النشطة لإدارة التوربينات (ATMP) مراقبة الطيور قبل وبعد الإنشاء بما في ذلك حصر لعدد جثث الطيور.

يمر خط نقل الكهرباء عبر القسم الشمالي من منطقة تقييم التنوع البيولوجي المتكامل (IBA) لبضع مئات من الأمتار وسيكون ماراً بين خطي نقل كهرباء حاليين في هذه النقطة. ولا يمكن تجنب هذا الطريق لأسباب فنية. لذا فقد تم تحديد منطقة التنوع البيولوجي المتكامل (IBA) كمؤهل حرج كما ذكرنا. ومع ذلك، فبحسب تقييم الأثر البيئي والاجتماعي (ESIA) فمن غير المتوقع أن يؤثر خط نقل الكهرباء على أهداف الحفاظ على منطقة التنوع البيولوجي المتكامل (IBA) أو يؤثر تأثيراً كبيراً على الطيور المهاجرة. وسيتم وضع محولات لمسارات الطيور واستخدام مسوحات رصد جثث الطيور لتجنب اصطدام الطيور ومراقبة فعاليتها. كما سيسعى المشروع إلى الاتصال بالشركة المصرية لنقل الكهرباء (EETC)، المشغل الحالي للخطوط داخل منطقة التنوع البيولوجي المتكامل (IBA) لتركيب محولات لمسارات الطيور وإجراء الرصد والمراقبة للحد من التأثيرات على الطيور. وسيفترن ذلك بدعم المشروع لمشروع الطيور الحوامة المهاجرة.

من المتوقع أن يتطلب المشروع حوالي 1600 عامل في ذروة البناء وحوالي 40 عامل أثناء التشغيل. وسيتم توظيف معظم العمال محلياً. ولم يتم تحديد أي مشكلات في استجالات العمالة. وسينفذ المشروع متطلبات العمل المناسبة المطبقة على كل العمال بما يتماشى مع متطلبات الأداء (PR2) الخاصة بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وهذا موضح في دليل نظام الإدارة البيئية والاجتماعية للبنك (ESMS). مع الأخذ في الاعتبار موقع المشروع، لم يتم تحديد التأثيرات الكبيرة على المجتمعات، مثل وميض الظل للتوربينات، والتأثيرات على الرؤية، والتأثيرات على استخدام الأراضي وجودة الهواء أثناء البناء. والمنطقة غير مأهولة بالسكان والسلطات تمنع الوصول إليها. وسيقوم المشروع بوضع خطة مناسبة لإدارة الأمن بالمنطقة، وسيتعامل مع المجتمعات المحلية، بما في ذلك المجتمعات البدوية التي لها ارتباط بالمنطقة الأوسع ولكنها لا تستخدم منطقة المشروع، ولا تنتفع بفوائده. ولم يتم تحديد أي آثار على التراث الثقافي.

خلال اتخاذ تدابير العناية الواجبة البيئية والاجتماعية (ESDD)، تم الاستعانة باستشاري دولي في مجال العمل والعمالة لإجراء تقييم شامل لمخاطر العمل لتقييم ظروف العمل ومخاطر العمل للمحتطين الذين تقوم شركة جولدويند Goldwind بتوريد التوربينات لهما. وقد أظهرت نتائج تقييم المخاطر أن مرافق الإنتاج الخاصة بالشركة الموردة تعتمد على الإنتاج بمساعدة الروبوت، وأن معظم العاملين بها من العمال المهرة، ولديها نظام لإدارة سلسلة التوريد يتضمن مدونة قواعد سلوك الموردين، والتقييم الذاتي لجميع الموردين والمقاولين الأساسيين، وبروتوكولات مراجعة الاشتراطات البيئية والاجتماعية لمورديها، ولديها موظفين متخصصين في الشروط البيئية والاجتماعية مسؤولين عن إدارة سلسلة التوريد. وإدارة مخاطر سلسلة التوريد المحتملة، ستقوم الشركة بتطوير وتنفيذ نظام إدارة سلسلة التوريد الذي سيتم تطبيقه عبر سلاسل التعاقد الخاصة بالشركة. وستطلب الشركة من مورديها ومقاوليها إجراء تقييمات لمخاطر الموردين/البائعين للموردين الرئيسيين ومراجعة مشكلات ومخاطر عمل الموردين/البائعين المحتملين بما في ذلك عمالة الأطفال والعمل القسري ومخاطر إلحاق الأذى بالعمال وظروف العمل الأخرى وما إلى ذلك. وستقوم الشركة بمراقبة تنفيذ التزامات سلسلة التوريد للشركة ومورديها بانتظام بواسطة استشاري الإجراءات البيئية والاجتماعية للمقرضين.

وقد قام المشروع بتطوير خطة إشراك الأطراف المعنية أصحاب المصلحة (SEP) وإعداد ملخص غير فني (NTS)، وتحديثه. وقد نفذ المشروع أنشطة مشاركة مجتمعية مختلفة، تضمنت جلسة استماع عامة. وقد أظهرت المشاركة المجتمعية حتى الآن

دعماً عاماً للمشروع ولكنها أبرزت الحاجة إلى تنفيذ تدابير التخفيف المقترحة وإمكانية التوظيف. وتوجد آلية للتظلم العام والتي سيتم الاستمرار في تطبيقها. وسيقوم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بمتابعة المشروع مع الاستشاري البيئي والاجتماعي للمقرضين.

تحديث مايو 2024 لمحطة طاقة الرياح بقدرة 500 ميغاوات:

المشروع قيد الإنشاء حالياً. وقد قام الاستشاري البيئي والاجتماعي للمقرضين بمراجعة الأداء البيئي والاجتماعي وتنفيذ خطة العمل البيئية والاجتماعية، وقرر أن المشروع يجري تطويره وفقاً للاشتراطات البيئية والاجتماعية للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وأن التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل البيئية والاجتماعية ذو مستوى مرضي. وقد قدم بعض التوصيات لتحسين الأداء وتم تنفيذها بسهولة. تشمل المخاطر الرئيسية أثناء البناء: صحة العمال وسلامتهم، ومسائل العمل، وإدارة المخلفات والنقل. وقد نفذ المشروع نظام إدارة بيئي واجتماعي يغطي الاشتراطات وصولاً إلى العاملين بالمشروع ومورد التوربينات لإدارة هذه المخاطر بشكل مناسب. وسيواصل المستشار البيئي والاجتماعي للمقرضين متابعة المشروع وتقديم تقريره إلى البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والمشروع.

التوسعة بقدرة 150 ميغاوات:

يدرس المشروع توسعة القدرة بزيادة 150 ميغاوات إلى قدرة المحطة الحالية البالغة 500 ميغاوات مما يؤدي إلى قدرة إجمالية تبلغ 650 ميغاوات. ستكون التوربينات (20) للتمديد ذات سعة أكبر (7.5 ميغاوات) وارتفاع أعلى (200 متر) مقارنة بالتوربينات الحالية (84 × 96.5 ميغاوات و 180 متراً). وقد تم تصنيف التمديد على أنه فئة (أ) من حيث الاشتراطات البيئية والاجتماعية للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الصادرة عام 2019. وقد قام المشروع بتحديث تقييم الأثر البيئي والاجتماعي الحالي ليعكس التوسعة، بما في ذلك: تحليل مخاطر الاصطدام التي تتعرض لها الطيور من التوسعة إلى جانب التصميم الحالي للتوربينات؛ والمخاطر التي تتعرض لها الطيور نتيجة للتوسعة إلى جانب التصميم الحالي للتوربينات؛ ومراجعة تقييم المؤل الحرجة ليعكس خطة التكيف الطارئة لعام 2019؛ وتحديثات لتقييم الآثار التراكمية لتعكس بيانات مسح الطيور الجديدة؛ ثم تحديثات مختلفة لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي والملخص غير التنفيذي (NTS) وخطة مشاركة الأطراف المعنية (SEP) لتعكس التوسعة وآثارها والمشكلات التراكمية والخطة البيئية والاجتماعية للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لسنة 2019. وفقاً لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي، من غير المتوقع أن تؤدي التوسعة إلى تأثيرات إضافية أو مختلفة بشكل كبير عن تلك التي تم تقييمها بالفعل للمرحلة الأولى (500 ميغاوات) الحالية. وتكون التوسعة ضمن حدود المحطة الحالية وفي منطقة تغطيتها بالفعل مسوحات الطيور السابقة. لا تقع التوسعة في المؤل الحرجة وعليه سينطبق نفس نهج التخفيف، تحديداً برنامج إدارة التوربينات (ATMP)، على المشروع ككل. وقد أبت برنامج إدارة التوربينات فعاليته في الحد بشكل كبير من اصطدام الطيور. وتم إصدار تقييم الأثر البيئي والاجتماعي المحدث في 16 أبريل 2024. وتضمنت العناية الواجبة لسلسلة التوريد للتوربينات الجديدة مراجعة لسلسلة التوريد بحثاً عن مخاطر العمل ويجري حالياً عمل مراجعة لتنفيذ التزامات سلسلة التوريد. سيتم تجميع التوربينات في المحطتين المخصصتين للمشروع واللذين خضعا بالفعل لتقييم مخاطر العمل.

التعاون الفني

تم تقديم دعم للتعاون الفني يصل إلى 160,000 دولار أمريكي من اليابان والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، صندوق التعاون لتغطية تكاليف (أ) المستشار القانوني للجهة المقرضة و (ب) المقرضين المستشار البيئي والاجتماعي للمشروع للمشروع الأصلي 500 ميغاوات.

معلومات إضافية

مصادر إضافية

1 - هيكل التمويل

- يقدم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية تمويلاً غير متوفر في السوق من مصادر تجارية وفقاً لشروط وأحكام معقولة، على سبيل المثال فترة سماح أطول من متوسط السوق، وتمويل مقيد بالعملة الأجنبية وما إلى ذلك. هذا التمويل ضروري لهيكل المشروع.
- يقدم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية فترة سداد أطول من متوسط السوق، وهو أمر ضروري لهيكل المشروع، ولكي تكون التعريفة مجدية اقتصادياً.

2 - تخفيف المخاطر

- يوفر البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الراحة للعملاء والمستثمرين من خلال التخفيف من المخاطر غير المالية، مثل المخاطر القطرية أو التنظيمية أو مخاطر المشروع أو الدورة الاقتصادية أو السياسية.

3 - سمات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

- لعب البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية دوراً حاسماً في ضمان سلامة سلسلة التوريد، وكذلك تقييم وتخفيف المخاطر للآثار البيئية والاجتماعية في حالة المشروع ومحطات الرياح المستقبلية في خليج السويس.

معلومات الاتصال بالشركة

هانز بروينز

hans.bruins@redseawindenergy.com

<http://www.rswe.co>

مبنى نوكس # قطعة 341 إلى 345 مركز المدينة 2 الدور ، التجمع الخامس 11835 القاهرة الجديدة ، مصر

فهم أثر الانتقال

يتوفر المزيد من المعلومات حول نهج البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لقياس أثر الانتقال، في [هذا الرابط](#).

فرص الأعمال

للتعرف على فرص الأعمال أو المشتريات، يرجى الاتصال بالعميل.

للتعرف على فرص الأعمال مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (بخلاف الفرص المتعلقة بالمشتريات)، يرجى الاتصال بـ:

الهاتف: +44 20 7338 7168 البريد الإلكتروني: projectenquiries@ebrd.com

للمشاريع الحكومية، يرجى زيارة [صفحة مشتريات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية](#):

الهاتف: +44 20 7338 6794 البريد الإلكتروني: procurement@ebrd.com

الاستفسارات العامة

يمكن إرسال طلب استفسارات خاصة عند طريق استخدام [نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية](#).

السياسة البيئية والاجتماعية

تُحدد **السياسة البيئية والاجتماعية** ومتطلبات الأداء المرتبطة بها الطرق التي ينفذ بها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية التزامه نحو تعزيز "التنمية المستدامة والسليمة بيئياً". تتضمن السياسة البيئية ومتطلبات الأداء أحكاماً محددة للعملاء للامتثال للمتطلبات المعمول بها في القوانين الوطنية المتعلقة بالتشاور والمعلومات العامة وكذلك لإنشاء آلية للتظلم لتلقي وتسجيل حل مخاوف وتظلمات أصحاب المصلحة، وعلى وجه الخصوص، تلك المتعلقة بالأداء البيئي والاجتماعي للعميل والمشروع. وبما يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية للمشروع، يطلب البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بالإضافة إلى ذلك، من عملائه الإفصاح عن المعلومات، حسب الاقتضاء، عن المخاطر والتأثيرات الناشئة عن المشاريع، أو إجراء مشاورات ذات مغزى مع أصحاب المصلحة والنظر في آرائهم حول تلك المخاطر والرد عليها.

يتوفر المزيد من المعلومات عن ممارسات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في هذا الشأن في **السياسة البيئية والاجتماعية**.

النزاهة والامتثال

يشجع مكتب كبير مسؤولي الامتثال في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الإدارة الرشيدة ويضمن تطبيق أعلى معايير النزاهة على جميع أنشطة البنك وفقاً لأفضل الممارسات الدولية. يتم إجراء فحوصات النزاهة النافذة للجهة على جميع عملاء البنك للتأكد من عدم تضمن المشاريع على مخاطر نزاهة أو سمعة غير مقبولة تؤثر على البنك. ويعتقد البنك أن تحديد وحل المشاكل في مراحل الموافقة على تقييم المشروع هو أنجح وسيلة لضمان نزاهة معاملات البنك. ويلعب مكتب كبير مسؤولي الامتثال دوراً رئيسياً في هذه الجهود الوقائية، وتساعد أيضاً في مراقبة مخاطر النزاهة في المشاريع بعد الاستثمار.

إن مكتب كبير مسؤولي الامتثال مسؤول أيضاً عن التحقيق في مزاعم الاحتيال والفساد وسوء السلوك في المشاريع التي يمولها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. يجب على أي شخص، سواء داخل البنك أو خارجه، يشتبه في حدوث احتيال أو فساد، تقديم تقرير مكتوب عن طريق البريد الإلكتروني إلى compliance@ebrd.com إلى كبير مسؤولي الامتثال. سوف يعالج مكتب كبير مسؤولي الامتثال جميع القضايا التي تم الإبلاغ عنها للمتابعة. وسيتم مراجعة جميع التقارير، بما في ذلك التقارير مجهولة المصدر. ويمكن تقديم التقارير بأي لغة من لغات البنك أو الدول التي يعمل بها البنك. ويجب أن تتسم المعلومات المقدمة بحسن النية.

سياسة الوصول إلى المعلومات

تحدد سياسة الوصول إلى المعلومات كيفية قيام البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بالإفصاح عن المعلومات والتشاور مع أصحاب المصلحة من أجل تعزيز وعي وفهم أفضل لاستراتيجياته وسياساته وعملياته بعد دخولها حيز النفاذ في 1 يناير 2020. يرجى زيارة صفحة **سياسة الوصول إلى المعلومات** لمعرفة ما هي المعلومات المتاحة من موقع الويب الخاص بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

يمكن تقديم طلبات محددة للحصول على المعلومات باستخدام **نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية** (باللغة الإنجليزية).

آلية المساءلة المستقلة للمشاريع (IPAM)

إذا لم تنتج الجهود المبذولة لمعالجة مخاوف الإفصاح البيئي أو الاجتماعي أو العام مع العميل أو البنك (على سبيل المثال، من خلال آلية التظلم على مستوى المشروع أو من خلال المشاركة المباشرة مع إدارة البنك)، فقد يسعى الأفراد والمنظمات إلى معالجة مخاوفهم من خلال آلية المساءلة المستقلة للمشاريع التابعة للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

تقوم آلية المساءلة المستقلة للمشاريع بشكل مستقل بمراجعة قضايا المشروع التي يُعتقد أنها تسببت (أو من المحتمل أن تتسبب) في إحداث ضرر. والغرض من هذه الآلية هو: دعم الحوار بين أصحاب المصلحة في المشروع لحل قضايا الإفصاح البيئي والاجتماعي والعام؛ لتحديد ما إذا كان البنك قد امتثل ل**سياسته البيئية والاجتماعية** أو الأحكام الخاصة بالمشروع في **سياسة الوصول إلى المعلومات** الخاصة به؛ وعند الاقتضاء، لمعالجة أي حالات عدم امتثال موجود لهذه السياسات، مع منع عدم الامتثال في المستقبل من قبل البنك.

يرجى زيارة صفحة الويب [آلية المساءلة المستقلة للمشاريع](#) للاطلاع على المزيد من المعلومات عن الآلية ومهمتها، أو كيفية [تقديم طلب للمراجعة](#)، أو الاتصال بالآلية عن طريق البريد الإلكتروني ipam@ebrd.com للحصول على الإرشادات والمزيد من المعلومات حول الآلية وكيفية تقديم طلب.